

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 155
آب 2019

التقارير الرئيسية

نشر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية مؤخراً أجندة قطاعية قصيرة ومتوسطة المدى لتنمية القدس الشرقية.

خلال شهر تموز 2019، وقع عدد من البلدان اتفاقات للتأكيد على التزامهم تجاه وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 519.8 نقطة نهاية حزيران 2019، منخفضاً بنسبة 1.8% مقارنة بالشهر الماضي.

مستجدات الوضع الاقتصادي

مع تزايد الضغوط المالية على السلطة الوطنية الفلسطينية، ما زالت آفاق الاقتصاد الفلسطيني تبدو هشة. فقد أسهم وصول أزمة «إيرادات المقاصة» التي بدأت آذار الماضي إلى طريق مسدود، في تفاقم الأزمة المالية الناجمة عن وقف المساعدات المالية الأمريكية للسلطة الوطنية الفلسطينية في وقت سابق هذا العام.¹

المالية العامة

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً استهلاكياً مع اعتماده بشكل كبير على الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (25.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018)² والقوة الشرائية لموظفي القطاع العام (21.1% من القوى العاملة في فلسطين في العام 2018)³. لم تتمكن السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الشهور الستة الأخيرة من تغطية فاتورة رواتب موظفي القطاع العام كاملة ولجأت لاستدانة قروض إضافية من البنوك المحلية، ومراكمة المتأخرات لعدم تمكنها من سداد مستحقات موردي القطاع الخاص. ما لم يتم حل الأزمة قريباً، سيستمر الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية في التدهور لا محالة. وكما حذرت بعض المنظمات الدولية، ستكون تداعيات الأزمة الحالية على الاقتصاد الفلسطيني وآفاق نموه خطيرة.⁴

بحثاً عن حلول لبعض الضغوط المالية، تعمل سلطة النقد الفلسطينية بشكل وثيق مع البنوك المحلية منذ بداية الأزمة للتخفيف من عبء ديون الرهن العقاري على موظفي القطاع العام، في الوقت الذي رفع فيه مستوى الاقتراض الحكومي من القطاع المصرفي المحلي ضمن الحدود التي لا تؤثر على التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص.⁵ في نيسان، أوعزت وزارة الحكم المحلي للبلديات والهيئات المحلية بتقديم تسهيلات مالية لموظفي القطاع العام لمساعدتهم في تسديد رسوم الخدمات الأساسية المستحقة عليهم.⁶

أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية في 22 آب توصلها لاتفاق مع حكومة إسرائيل، ستقوم الأخيرة بموجبه بالإفراج عن جزء من أموال المقاصة المحتجزة منذ آذار. تمثل هذه الأموال والتي يصل مجموعها قرابة 568 مليون دولار إيرادات ضرائب ومكوس المحروقات⁷ التي جمعتها إسرائيل خلال الشهور السبعة الأخيرة بالنيابة عن السلطة الفلسطينية ضمن ترتيبات ضرائب المقاصة الاعتيادية.⁸ وفق الاتفاق الجديد ستعفي إسرائيل السلطة الفلسطينية من تحصيل ضرائب المحروقات من الآن فصاعداً عبر آلية المقاصة، وسيصبح باستطاعة السلطة الوطنية جمع هذه الضرائب مباشرة من المستهلك الفلسطيني، وهو مطلب قديم للسلطة الوطنية الفلسطينية قبل الأزمة الحالية.

وفق ما أعلنته السلطة الفلسطينية، ستستخدم هذه الأموال المحصلة لدفع الخصم الأول من الرواتب المدفوعة لموظفي القطاع العام (في شهر آذار) الذي كان بنسبة 50% من قيمة الرواتب، بالإضافة لما نسبته 60% من قيمة رواتب شهر آب، وهي النسبة التي يتلقاها الموظف من قيمة رواتبهم منذ آذار.⁹ كما ستستخدم الأموال لسداد بعض الديون لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية المتراكمة على السلطة الفلسطينية. برغم أن هذه الأموال ستخفف من أعباء الأزمة المالية، إلا أنها لا تعني انتهائها، فلا تزال الحكومة الإسرائيلية تحتجز ثلثي أموال عائدات المقاصة.¹⁰

1 انظر العدد السابق من النشرة.

2 http://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_QNAQ418E.pdf

3 <http://pcbs.gov.ps/Downloads/book2433.pdf>

4 <https://bit.ly/2Xrj0xl>

5 <http://www.bnews.ps/news/5cac5a762649ea58af0b0e4a> و <https://bit.ly/2HhA6Ez>

6 http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=0B8QT4a854008918653a0B8QT4

7 ضريبة المكوس التي تتقاضاها إسرائيل مقابل الوقود والمحروقات التي يشتريها الفلسطينيون بموجب بروتوكول باريس، تقوم إسرائيل بجمع هذه الضرائب من السلطة الوطنية الفلسطينية عند شرائها للوقود، ومن ثم تقوم بتحويلها للسلطة الوطنية الفلسطينية بعد خصم 3% كرسوم اداري، إلى جانب عائدات المقاصة الأخرى التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية. فقد طالبت السلطة الفلسطينية منذ زمن طويل بأن تقوم بتحويل الضرائب من المستهلكين الفلسطينيين مباشرة مما سيجنبها دفع الرسم الإداري 3% وسيبسط من تعقيدات عملية جمع الضرائب.

8 <https://bit.ly/33TPXTn>

9 [/http://www.aliqtisadi.ps/article/70200](http://www.aliqtisadi.ps/article/70200)

10 <https://www.wattan.tv/ar/news/289243.html>

تراكم ديون الكهرباء

منذ بدء الأزمة، تراجعت المدفوعات الفلسطينية لشركة الكهرباء الإسرائيلية بصورة حادة، مما أدى إلى ارتفاع إجمالي الدين الفلسطيني لصالح شركة الكهرباء بنسبة تقارب 40%، من 1.05 مليار شيكل (ما يعادل 297.7 مليون دولار) في شباط إلى 1.47 مليار شيكل¹¹ (ما يعادل 417.8 مليون دولار) في 1 حزيران¹².

في 28 تموز، أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية اقتطاع 500 مليون شيكل (141 مليون دولار) من إيرادات المقاصة التي تحتجزها الحكومة الإسرائيلية، وذلك لدفع جزء من ديون شركة الكهرباء الإسرائيلية على الفلسطينيين¹³. كما قامت السلطة الفلسطينية بعد استلامها ضرائب المحروقات في 23 من نفس الشهر بتسوية جزء من ديون شركة الكهرباء ودفع 300 مليون شيكل.

صمود القطاع الخاص

في خضم هذه الأزمة، لا زال القطاع الخاص الفلسطيني صامداً. حيث حافظت نسبة الشيكات المرتجعة في حزيران على نفس المستوى من حيث القيمة (10.5%) مقارنة بالشهر السابق والشهر المناظر من 2018. كما تراجع عدد الشيكات المرتجعة إلى 13% في حزيران مقارنة بـ 14.5% في أيار و15.5% في حزيران 2018. تظهر هذه البيانات أن الأزمة لم تؤثر بعد على قدرة معظم الشركات والأفراد على الوفاء بالتزاماتهم المالية، و/أو جعلهم أكثر تحفظاً في تعاملاتهم المالية. وفقاً لسلطة النقد الفلسطينية، فإن حوالي 47% من الشيكات المرتجعة في العام 2018 تعود لشركات صغيرة الحجم، بينما 27% كانت شيكات مؤجلة كتبها موظفون لشراء سيارة أو شقة سكنية¹⁵.

في حزيران، ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي بنسبة 1.1% مقارنة بالشهر السابق وبنسبة 7.7% مقارنة بحزيران 2018، مما يؤكد على استدامة الصناعات المحلية الخفيفة (مثل صناعة المواد الغذائية والمشروبات، والأثاث، و مواد البناء) حتى بظل تصاعد الضغوط المالية¹⁶.

برغم صمود القطاع الخاص حتى اليوم، يتوقع أن يؤثر تراجع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والإنفاق الاستهلاكي للأسر على أداء القطاع إذا ما استمرت الأزمة. يشير أحدث ما يتوفر من بيانات حول مؤشر دورة الأعمال الذي يرصد تذبذبات النشاط الاقتصادي كما تعبر عنه الشركات المحلية إلى توقع انكماش اقتصادي محتمل في المستقبل القريب¹⁷. حيث تراجع مؤشر دورة الأعمال الكلي من 6.7- نقطة في الشهر السابق إلى 13.8- نقطة في تموز. يعزى هذا التراجع إلى تدهور في مؤشر الضفة الغربية، والذي وصل 10.2- نقطة في تموز، وهو أدنى مستوى له منذ كانون أول 2015.

تنمية القطاعات الاقتصادية في القدس الشرقية

نشر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤخراً وبالتعاون مع وحدة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)، وبدعم من مكتب المثلثة النرويجية لدى فلسطين، أجندة قطاعية قصيرة ومتوسطة المدى لتنمية القدس الشرقية¹⁸. تقدم الأجندة تحليلاً لاقتصاد

القدس الشرقية وتحدد التحديات الرئيسية والفرص المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين العمالة، وتخرج بتوصيات وتدخلات قصيرة ومتوسطة المدى لمواجهة هذه التحديات.

يعتمد فلسطينيو القدس الشرقية بشكل رئيسي على الاقتصاد الإسرائيلي وسوق العمل فيه كمصدر دخل لأسرهم (54%)، وعلى دفعات التأمين الوطني (بنسبة 21.3%)، بينما يساهم القطاع الخاص المحلي بنسبة 13.1% فقط من دخل الأسر. تراجع معدل البطالة في القدس الشرقية من 19% في العام 2014 إلى 11.6% في العام 2017، ويعزى ذلك إلى زيادة فرص العمل في سوق العمل الإسرائيلي. مع هذا، فإن معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة في القدس الشرقية لا يزال بحدود 56.4% فقط، وهو أقل بـ 15% نقطة مقارنة بمعدل المشاركة في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في القدس الشرقية فيبلغ حالياً 6.7% وهو يقارب نصف معدل المشاركة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تذكر الأجندة أن 77% من سكان القدس الشرقية من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، مقارنة بـ 23% من الإسرائيليين الذين يعيشون في القدس الغربية والمستعمرات الإسرائيلية في القدس الشرقية. يعاني سكان القدس الشرقية من إهمال البلدية الإسرائيلية، حيث تخصص بلدية القدس الإسرائيلية 10% فقط بالمعدل من ميزانيتها للجزء الشرقي من المدينة، على الرغم من أن سكان القدس الشرقية من الفلسطينيين يمثلون 37% من إجمالي السكان داخل الحدود البلدية الإسرائيلية للمدينة.

قطاع السياحة

تلعب السياحة دوراً محورياً في اقتصاد القدس على الرغم من الصعوبات، فمساهمة الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي للقدس تقارب 20%. إذا ما أضفنا القيمة المضافة للأنشطة الأخرى المرتبطة بالقطاع، ترتفع مساهمة القطاع إلى حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي للقدس.

على الرغم من الدور المحوري لقطاع السياحة في القدس الشرقية، إلا أن هذا القطاع يعاني من تحديات عدة، بما في ذلك ضعف التعاون المؤسسي على المستوى القطاعي وما بين القطاعي؛ صعوبة الحصول على تمويل آمن، ونقص العمال المهرة والمدربين تدريباً جيداً. نتج عن ذلك توقف العديد من الفنادق والمحلات السياحية عن العمل، وفرض أعباء ضريبية مرتفعة وعدم استطاعة أصحاب الأعمال الاستثمار في تحسين وتأهيل المدينة لجذب عدد أكبر من السياح.

يوصي التقرير بتنفيذ عدد من المبادرات والبرامج على المدى القصير ومتوسط المدى، وتضم هذه ما يلي:

- إعادة تأهيل الفنادق: تقترح الأجندة برنامجاً استثمارياً بقيمة 50 مليون دولار لتأهيل وتطوير 20 فندقاً قائماً في القدس الشرقية، لتمكينها من تقديم خدمات متميزة وبأسعار منافسة. بالإضافة لبرنامج لإدارة المخاطر ودرئها، من شأنه المساهمة في إحياء الفنادق المغلقة وإعادتها للعمل مرة أخرى.
- معالجة فجوة المهارات: تنفيذ برنامج تدريبي مختص بمهارات الضيافة مدته عام واحد يستهدف تحسين مستوى 500 مهني يعملون في هذا المجال. بالإضافة إلى وضع برامج أكاديمية تركز على مهارات الضيافة في الجامعات والكليات المحلية وذلك لزيادة عدد المرشدين السياحيين الذين يتقنون التحدث بلغات أجنبية.

<https://bit.ly/2ZjrP9g> 11

<https://bit.ly/2P4zVCX> 12

<https://www.themarket.com/dynamo/energy/1.7581028> 13

14 بيانات غير منشورة تم الحصول عليها من سلطة النقد الفلسطينية.

<http://www.mas.ps/files/server/20182604153943-1.pdf> 15

16 يقيس الناتج الحقيقي في الناتج الحقيقي في الصناعات التحويلية، والتعدين والكهرباء، وصناعات الغاز، نسبة إلى سنة الأساس.

17 يعتمد مؤشر دورة الأعمال على استطلاع آراء عينة ممثلة من أصحاب المنشآت الصناعية المحلية تجريبه سلطة النقد ويقوم برصد تذبذبات النشاط الاقتصادي الفلسطيني من حيث مستويات الإنتاج والمبيعات والتوظيف.

<http://www.mas.ps/files/server/20191703143807-1.pdf> 18

- رفع مستوى المهارات: تنفيذ برنامج بقيمة 5 مليون دولار للاستثمار في مجال التدريب والتعليم المهني لحوالي 1,000 حريفي من الحرفيين الشباب في القدس الشرقية.
- إعادة تأهيل المحال التجارية المغلقة: تنفيذ برنامج لتأهيل 600 محل مغلق في القدس الشرقية.

تعهدات جديدة لدعم الأونروا

خلال شهر تموز، وقع عدد من البلدان اتفاقات للتأكيد على التزامهم تجاه وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حيث أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن منحها 50 مليون دولار لدعم برامج الأونروا في العام 2019 في قطاع الرعاية الصحية، والتعليم والخدمات الاجتماعية.¹⁹ تعهدت المملكة العربية السعودية، ثالث أكبر مانح للأونروا، بمبلغ 2 مليون دولار إضافة إلى ما تعهدت به سابقاً من دعم كبير يصل 160 مليون دولار وسيتم استخدام المبلغ لتمويل خدمات الأونروا الأساسية في جميع مناطق عملها.²⁰ كما أكدت أستراليا على التزامها بما أعلنته سابقاً بتقديم مبلغ 1.95 مليون لدعم المشاريع الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة.²¹ وساهمت فرنسا بما قيمته 353.905 يورو لدعم برامج التدريب والتطوير المهني للمعلمين وكذلك لتنفيذ برامج تعليم اللغة الفرنسية في فرنسا.²²

تحتاج الوكالة في العام 2019 ما يقارب 1.2 مليار دولار لتغطية كافة عملياتها في المنطقة، سواء ضمن موازنة التنمية البشرية أو موازنة المساعدات الإنسانية. في مؤتمرها السنوي لتعهدات المانحين والمنعقد في حزيران، تعهد المانحون بالالتزام بتخفيف الصعوبات المالية التي تواجهها الوكالة متعهدين بما يزيد على 110 مليون دولار لتغطية الفجوة التمويلية في موازنتها.²³

تأتي هذه التبرعات في فترة حرجة تمر بها الأونروا، والتي لا تزال تواجه تحديات كبيرة للإيفاء بجميع التزاماتها المالية المستحقة حتى نهاية هذا العام. حيث تعاني الوكالة من صعوبات مالية منذ قرار الولايات المتحدة الأمريكية وقف مساعداتها المالية للوكالة، وأصبحت أكثر اعتماداً على مساهمات إضافية من المجتمع الدولي لدعم الخدمات التي تقدمها لـ 5.4 مليون لاجئ فلسطيني.

التداول في بورصة فلسطين تموز 2019

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 529.4 نقطة نهاية تموز، مرتفعاً بنسبة 1.85% مقارنة بشهر حزيران الماضي وقد تم تداول 15.3 مليون سهم بقيمة إجمالية 22.2 مليون دولار خلال الشهر، وهو ما شكل انخفاضاً بنسبة 167.5% و114.9% في حجم وقيمة الأسهم المتداولة مقارنة بالشهر السابق.

- خدمات النقل: دعم بقيمة 30% (1.5 مليون دولار سنويًا) لشركات الباصات حتى تتمكن من توفير حافلات نقل للمدن الفلسطينية. بالإضافة لتوفير قروض لشركات الباصات لتحديث مركباتها.

قطاع الإسكان

منذ عام 1967، قامت الحكومة الإسرائيلية بمصادرة حوالي 87% من مساحة أراضي القدس الشرقية، مما يقلل من فرص توسع المناطق السكنية للفلسطينيين في القدس الشرقية. كذلك تفرض إسرائيل قيوداً على استخدامات الأراضي الخاصة فيما تبقى من مساحة أراضي القدس المخصصة للفلسطينيين (13%)، مما أسهم في زيادة عدد البنايات بلا رخصة وبالتالي من خطر هدم المباني.

وفقاً للأجندة، تعاني القدس الشرقية من نقص حاد في المساكن (40,000 - 50,000 وحدة سكنية) للسكان الفلسطينيين. لمنع تزايد هذا النقص، تقدر الأجندة أن هناك حاجة لتوفير 2000 وحدة سكنية إضافية على الأقل كل عام. تستعرض الأجندة مجموعة مبادرات تهدف لمعالجة التحديات التي تواجه قطاع الإسكان في القدس الشرقية، وتشمل:

- الإسكان الميسر: إنشاء صندوق استثماري برأسمال 20 مليون دولار للاستثمار في قطاع الإسكان إلى جانب استثمارات القطاع الخاص، مع التركيز على الإسكانات للأزواج الشابة والأسر ذات الدخل المحدود.
- التخطيط العمراني: تنفيذ برنامج بقيمة 5 مليون دولار لتطوير 50 خطة مشروع إسكان وخدمات أساسية (مدارس، ومستشفيات، وبنية تحتية لحدائق عامة ومرافق رياضية).
- المساعدات القانونية: مكتب فني للخدمات بهدف مساعدة الأسر الفقيرة وإعداد الوثائق المطلوبة وتعبئة الطلبات للحصول على تصاريح بناء.
- التنسيق بين أصحاب العلاقة: إنشاء مجلس تنسيقي مكون من أصحاب العلاقة والمهنيين في كل قطاع مهمته تسهيل الجهود المشتركة بهدف معالجة أزمة السكن.

الصناعات الغذائية والحرفية

حسب التقرير، فإن القيود المفروضة على استيراد وتصدير المنتجات من وإلى القدس الشرقية، والتكاليف التشغيلية والضرائب الباهظة، والمعايير والمواصفات الإسرائيلية الصارمة، قد حدت من تطور الصناعات التقليدية. ويرى تأثير هذه القيود بشكل خاص في البلدة القديمة في القدس، وعلى المحال والورش متناهية الصغر والعائلية التي تقوم بإنتاج صناعات يدوية تقليدية وحرفية. كما يذكر التقرير أن ما نسبته 30% من إجمالي المحال التجارية في أسواق المدينة القديمة قد أغلقت أبوابها.

في هذا السياق يتم استعراض مجموعة مبادرات تهدف لمعالجة التحديات التي تواجه قطاع الصناعات الغذائية والحرفية في القدس الشرقية، وتشمل:

- تحديث الصناعات التقليدية: تنفيذ برنامج استثماري بقيمة 10 مليون دولار لتطوير 30 ورشة حرفية. سيقوم البرنامج بتوفير معدات وأدوات جديدة تستخدم لأغراض التصميم والإنتاج والتغليف، بالإضافة لتوفير تدريب للحرفيين على الأمور الفنية، التسويق وإدارة الأعمال.
- إنتاج الغذاء: تسهيل الوصول لقروض بقيمة 20 مليون دولار للاستثمار في مشاريع الإنتاج الحيواني.

<https://bit.ly/2y0wC7N> 19

<https://bit.ly/2MNFRxf> 20

<https://bit.ly/2YRj0Hn> 21

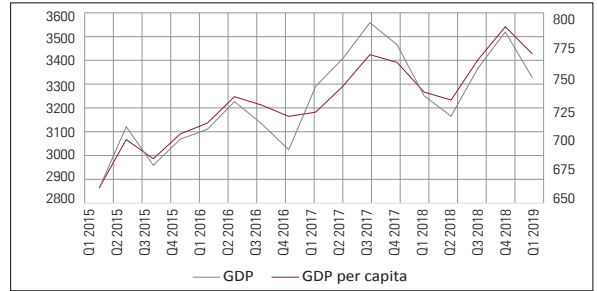
<https://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/france-supports-unrwa-education-eur-22350k-contribution>

23 أنظر العدد السابق من النشرة الاقتصادية.

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

النمو

إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الأول 2019



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الأول 2019): 3,504.6 مليون دولار

الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الأول 2019): 755.4 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التجارة

الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2015 - الربع الثاني 2019

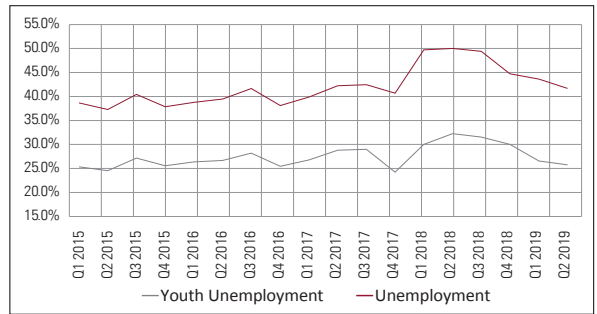


الواردات (الربع الثاني 2019): 1,438.4 مليون دولار (الصادرات (الربع الثاني 2019): 258.7 مليون دولار

العجز التجاري (الربع الثاني 2019): 1,179.7 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الثاني 2019

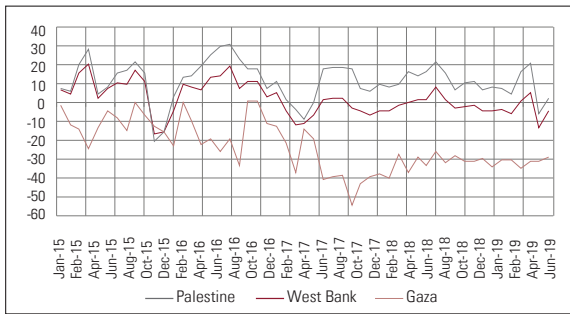


معدل البطالة (الربع الثاني 2019): 26% معدل بطالة الشباب (الربع الثاني 2019): 41.7%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2015 - حزيران 2019

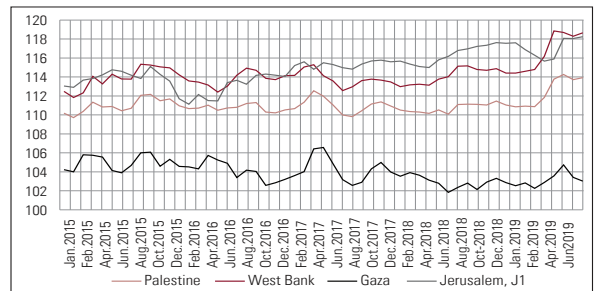


فلسطين (أيار 2019): -13.8 الضفة الغربية (أيار 2019): -10.2

غزة (حزيران 2019): -24.1 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2010)، كانون الثاني 2015 - تموز 2019

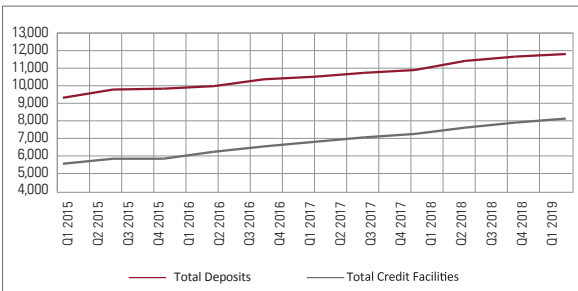


فلسطين (تموز 2019): 113.9 الضفة الغربية (تموز 2019): 118.7

غزة (تموز 2019): 102.9 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

إجمالي التسهيلات الائتمانية ومجموع الودائع في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2015 - الربع الأول 2019



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الأول 2019): 8,569.6 مليون دولار

مجموع الودائع (الربع الأول 2019): 12,394.4 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.

يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org